Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

(السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية)

فاطمة المبروك عون
كلية السياحة والاثار, جامعة صبراتة
Mmfhsh1973@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/01/24 –تاريخ المراجعة:2026/02/24– تاريخ القبول: 2026/03/05– تاريخ للنشر: 03/ 04/ 2026

الملخص

الي التعرف علي السياحة وأنواعها وأهميتها ودورها في جمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يهدف هذا البحث المتواضع الي الإجابة على سؤال رئيسي مفاده : ما هي الجهود المطلوبة لتنظيم السياحة في ليبيا ومنها ما يعرف بالسياحة الالكترونية، وأثر ذلك على نمو صناعة السياحة.

وبناء على هذا، يمكن تحديد أهم المتطلبات القانونية اللازمة لتنظيم السياحة الالكترونية فيما يلى: وجود نظام قانونى متكامل للمعاملات الالكترونية على الصعيدين الدولى والوطنى يتكاتف مع جهود الدول الحثيثة فى توفير الإمكانيات المادية والفنية لشركات السياحة للعمل على تفعيل نمط السياحة الالكترونية. وجود تشريعات ولوائح منظمة لعمل المؤسسات والوكالات السياحية تتواءم مع الأشكال المستحدثة التى فرضتها السياحة الالكترونية مثل الشركات السياحية الالكترونية، وتضع القواعد الخاصة بتنظيم التوقيع الالكتروني والدفع الالكتروني وغيرها من وسائل المعاملات الالكترونية. وضع تشريعات قانونية خاصة بتنظيم عمل المرشدين السياحيين تشمل بيان التزاماتهم وشروط العمل لمن يزاول هذه المهنة، ويراعى فيها العلم الكافى بكل الوسائل التكنولوجية والقدر المعرفى الواجب توافره في م الحديثة والتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت بوصفهما الأداة الحقيقية للسياحة الالكترونية

المقدمة :

تعد ليبيا من اهم دول العالم فى مجال السياحة ويرجع هذا للكثير من الاسباب اهمها المناخ هذا المناخ حار جاف صيفاً ودافئ ممطر الى جانب ميزة المناخ فهناك معالم ليبيا السياحية حيث تعتبر ليبيا بها الكثير من المعالم السياحية فتمتلك بمفردها ثلثى اثار العالم تقريباً الى جانب المطاعم والمحلات التجاريه والفنادق الفخمة و الحدائق الواسعه والمساحات الخضراء والمقاهي الرائعة كل هذا داخل ليبيا الى جانب الحضارة وتعد من اهم مصادر الدخل القومي كانت هذه مقدمه عن البحث حتى يتسنى لني شرح اهم وابرز ما يمكن الحديث عنه بخصوص السياحة فى ليبيا.

كما تلعب السياحة باختلاف أنواعها ومنها ما يعرف بالسياحة الإلكترونية دورا وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء حيث الإصرار على ان الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير اكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة أقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية كما أن هذا الأنفاق السياحي يحقق أثرا مضاعفا إذا أعيد إنفاقه عددا من المرات على تحسين السلع والخدمات مما يؤدي الى مضاعفة هذا الدخل ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري بل ان الأنفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات، كما يمكن للحكومة التحكم في مساهمة السياحة في الإيرادات الحكومية بالقدر الذي تحتاجه متمثلا في أشكال ضريبة مباشرة وغير مباشرة على الأرباح التجارية والصناعية والجمركية .

وفي مجال إيجاد فرص العمل المتعددة فان الأنشطة السياحية تحقق عمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والشقق المفروشة والمحال السياحية والمرشدين السياحيين وعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد .

وللسياحة المحلية للمواطنين أهمية كبرى إذ ترتبط بمعرفة الأفراد لتراث البلد وحضارته وبذلك يزداد الوعي الثقافي والفكري الذي يؤدي بالتالي الى زيادة القدرة على العمل والإنتاج تبعا لما يتاح للفرد من الراحة والاستمتاع بإجازته و من هنا يتضح انه يجب على الدولة ان توفر للأفراد فرصة السياحة المحلية كأحد العوامل الرئيسية لدفع عجلة التنمية السياحية .ودائما ما تترك السياحة أثارها على مختلف نواحي الحياة في المجتمع الذي يتجه بقوته ونشاطه الى التنميةً السي تظهر آثارها بقوة على جوانب الحياة الاجتماعية وتعتبر الآثار الاجتماعية للسياحة واضحة جدا مثل الطابع العام للمجتمع وبعض الظواهر الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد ومن اهم العوامل لحدوث هذه الآثار هو التداخل بين المواطنين والسائحين خاصة من لهم علاقة مباشرة مع السائحين مثل العاملين بشركات السياحة والفنادق والإرشاد السياحي ولهذه الطوائف من العاملين مواصفات خاصة تمكنهم من أداء مهارتهم بكفاءة تامة كما تؤثر السياحة على المجتمع الدولي بالإسهام في إفشاء جو من السلام والأمن العالمي مما يخفض من حدة التوتر الدولي ويعمل على زيادة روح المودة والتفاهم العالمي بين المجتمعات والشعوب المختلفة .

وعلينا كبلد إسلامي يتمتع بتقاليد وقيم اجتماعية ان لا نغفل الآثار السلبية للسياحة على المجتمع حيث يمكن ان تساعد على زيادة انهيار التقاليد والمثل والقيم الاجتماعية عندما تختلط عدة ثقافات فيما بينها مع المجتمع المحلي مما يولد انعكاسات خطيرة وضارة على القاعدة العريضة لشعبنا الليبي. ولذلك علينا ان نكون مدركين لمدى خطورة هذه التأثيرات ونضعها تحت الدراسة الجادة والمراقبة المستمرة لضمان تنفيذ نتائج هذه الدراسة بما يضمن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للسياحة على المجتمع الليبيي.

وللسياحة في الناحية الثقافية دور لا يمكن إغفاله من تعريف المواطنين والسائحين بتراث ليبيا وحضارتها و التعريف بالبيئة مما يؤدي الى ادراك الشخصية القومية للبلد وبالتالي زيادة الانتماء للوطن من جانب مواطنيه عطاء او صورة دقيقة عن البلد وسكانها والمعلومات الصحيحة عن البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية التي سيواجهها السائحون .

أما بالنسبة لأهمية السياحة في ليبيا كإحدى مصادر الدخل القومي للبلاد حيث تعد احد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي ، مقارنة بمصادر الدخل الأخرى ، فقد وهب الله ليبيا مقومات مكانات تجعلها دولة سياحية من الطراز الأول واستغلال مقومات الجذب السياحي التاريخية والدينية والطبيعية والأحداث السياسية والاجتماعية والرياضية مثل حضور المؤتمرات والألعاب الرياضية وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات وارتباط ذلك بمعرفة الأساليب الحديثة والقيم الحضارية والاجتماعية للشعب الليبي وبذا تكون المعرفة والاطلاع هي الحافز والدافع على السفر والسياحة الى ليبيا، كما كان لظهور ما يعرف بمفهوم السياحة الإلكترونية منذ سنوات قليلة دور هام، حيث تناولتها العديد من المنظمات الدولية وتطبيقاته المختلفة وأثرها على زيادة النمو السياحي خصوصاً فى الدول الأقل نموا والتي تشكل فيها عوائد السياحة نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي.

وقد أسهم فى زيادة انتشار هذا المفهوم وتطبيقاته المختلفة عدة عوامل أهمها ارتفاع نسبة إسهام السياحة الإلكترونية فى إجمالي التجارة الإلكترونية الدولية، وما ينتج عن دمج هذا المفهوم فى البنى المؤسسية للهيئات المعنية بالسياحة من تخفيض فى تكاليف الخدمات السياحية المقدمة وبالتالي الأسعار، وتطوير المنتج السياحي المقدم واستحداث أنشطة سياحية جديدة تتفق مع شرائح السائحين المختلفة، وذلك فضلا عن زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية، وما يترتب عليها من زيادة فى القيمة المضافة للقطاع السياحي فى الاقتصاد القومي .

مشكلة البحث : تتحدد مشكلة الدراسة في بحث دور السياحة بأنواعها المختلفة وأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل آليات وسبل تنظيم السياحة الإلكترونية في ليبيا كإحدى أنواع السياحة، ومردود ذلك على صناعة السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي لليبيا .

هدف البحث :

يسعى البحث الي التعرف علي السياحة وأنواعها وأهميتها ودورها في جمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يهدف هذا البحث المتواضع الي الإجابة على سؤال رئيسي مفاده : ما هي الجهود المطلوبة لتنظيم السياحة في ليبيا ومنها ما يعرف بالسياحة الالكترونية، وأثر ذلك على نمو صناعة السياحة ؟

وسوف تقوم الباحثة بالإجابة علي ذلك السؤال من خلال ما يلى:

1- بيان ماهية السياحة وأنواعها، و مفهوم السياحة الالكترونية والمتطلبات العامة لتطبيقه.

2- بحث سبل كيفية الاستفادة من الوسائل والآليات التي توفرها شبكة المعلومات الدولية فى مجال توعية أكبر عدد من مرتادي الشبكة بالميزات التنافسية للمنتج السياحي الليبي 3 - بحث كيفية ضمان التنسيق الأمثل بين الفاعلين المختلفين فيما يتعلق بتنظيم السياحة الالكترونية فى ليبيا.

4- دراسة البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للسياحة الالكترونية فى ليبيا.

منهجية البحث :

تميل الدراسة إلى أن تكون استكشافية تستهدف إلقاء مزيد من الضوء على المشكلة البحثية موضوع الدراسة وبلورتها كخطوة أولية نحو مساعدة متخذي القرار على ضمان الاستفادة من المزايا التنافسية التى تقدمها السياحة الالكترونية لمجمل صناعة السياحة فى ليبيا .ومن ثم اعتمدت الدراسة على اقتراب أساسي وهو اقتراب التحليل النظمي الذي تجده الباحثة أكثر ملائمة، وذلك انطلاقاً بوجه عام ومنها السياحة الالكترونية كإحدى أنواع الاقتراحات من أن السياحة تعد من الظواهر النظامية التي لها مدخلاتها ومخرجاتها الخاصة، والتي تستلزم إيجاد نظم للعمل والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بقضية السياحة فى ليبيا .

ماهية السياحة، وأنواعها و مفهوم السياحة الالكترونية

تعد ليبيا كما ذكرنا اهم دول العالم فى مجال السياحة ويرجع هذا للكثير من الاسباب اهمها المناخ والتاريخ و نبدأ الحديث فى البداية بعرض بحث عن انواع السياحة فى ليبيا حيث ان ليبيا لديها الكثير من المعالم السياحية كما ذكرنا والكثير من الاماكن الترفيهية التى تساعد على جلب الملايين من السياح سنوياً الى داخل ليبيا بغرض السياحه والترفيه عن النفس

انواع السياحة فى ليبيا لا نستطيع ان نذكرها فى مجرد نقاط بسيطه او ان نضعها فى مجرد موضوع به العدد من الكلمات لهذا سنبدأ بوضع الانواع وكل نوع نضع له وصف ولو كان بسيط حتى يشرح محتواه لكن نوفر لكم روابط لموضوعات كامله عن كل نوع بالتفصيل بشكل منفصل فى موضوع خاص به

- انواع السياحة فى ليبيا

1- السياحة الدينية فى ليبيا-: وتعد السياحة الدينية فى ليبيا صاحبة نصيب عملاق فى ليبيا فليبيا تحتوى على الكثير من الاثار الدينية والتى تتمثل فى المساجد والكنائس و والاديرة و والاماكن الاثرية للحضارات فى ليبيا

2-السياحة الترفيهية فى ليبيا : تتمثل فى العديد من الاماكن الترفيهية الموجوده فى ليبيا حيث ان ليبيا تطل على البحر المتوسط ويتواجد بها اماكن كثيره للنزهة و الترفيه عن النفس من اهمها شواطئ البحر المتوسط والشعاب المرجانية والطبيعة الخالبه التى حباها الله لليبيا والتى جعلت السياحة الترفيهية فى ليبيا لها اهميه خاصه وكذلك المتعه فى المدن المطله على البحر وكذلك توافر الحدائق والمناظر الخلابه فى البحر المتوسط وجباله والبحيرات التى تعطى الشعور بالراحه ويقصدها السياح لألستجمام والترفيه عن انفسهم و تتمثل هذه المدن فى طرابلس ولبدة وصبراته الاثرية ايضاً

3-السياحة الثقافية فى ليبيا : وتظهر فى ليبيا فى زيارة المتاحف والجبال والصحراء و الاماكن الاثريه للحضاره فى ليبيا والتى من امثلتها اثار صبراته ولبدة وشحات كذلك تتمثل فى المتحف الليبي وكذلك تتمثل السياحة الثقافية فى ليبيا فى الحدائق العامه وحديقة الحيوان بطرابلس

4-السياحة الرياضيه :تتمثل فى تسلق الجبال فى ليبيا والراليات والمرتفعات وكذلك ممارسة رياضة الغوص فى البحر المتوسط والكثير من الرياضات الأخرى مثل ركوب الدرجات والجرى وركوب الامواج والتزلج علي الأمواج وركوب الخيل .

5-سياحة المؤتمرات فى ليبيا :وهى من اهم انواع السياحة فى ليبيا حيث تمتلك ليبيا الكثير من المقومات التي تؤهلها لاستضافة وتنظيم مؤتمرات في شتى المجالات نظرا لتوافر القاعات المجهزة ذات الإمكانيات العالية مثل قاعة المؤتمرات الكبرى بسرت وكذلك قاعات المؤتمرات فى طرابلس ومركز المؤتمرات وقاعة مركب تليل السياحي بصبراته والكثير من القاعات الأخرى الجدير بالذكر ان سياحة المؤتمرات توفر عدد مميز من السياح ألى دوله يمكنها احتضان هذا النوع من انواع السياحة

7-السياحة العلاجية فى ليبيا تعد هذه النوعيه من السياحة من افضلها لا الكثير من السياح يقصدون ليبيا بهدف العلاج حيث يتم العلاج بالدفن في الرمال الساخنة واهدف اخرى السياحة العلاجية هامه كأحد اهداف السياح لزيارة ليبيا فى العلاج بالدفن فى الرمال وكذلك الاستشفاء المائي لوجود العيون الطبيعية ونتيجة لما فرضته المتغيرات التكنولوجية والتطور فى تقنية المعلومات والاتصالات فى مقدمتها الخدمات السياحية الالكترونية التي أصبحت فى الوقت الحالي ضرورة حتمية لا يمكن لاي نشاط سياحي تجاهله. وأصبح الحديث عن هذه الخدمات مثار اهتمام العديد من الدراسات القانونية والسياحية فى محاولة لوضع أطر قانونية وتنظيمية لها .

و من ثم سوف نقوم بتناول مفهوم السياحة الالكترونية وارتباطه بمفهوم التجارة الالكترونية باعتباره الإطار الأوسع لعمل السياحة الالكترونية، وبيان أهمية السياحة الالكترونية، ومتطلبات تطبيقها بالنظر إلى سرعة التغيرات المتعاقبة فى بيئة العمل السياحي على المستويين الدولي والمحلى.

اولا: تعريف السياحة الالكترونية : يعتبر مفهوم السياحة الالكترونية من المفاهيم الحديثة فى علم السياحة التي تتداخل بشدة مع مفهوم التجارة الالكترونية. وقد استطاعت الباحثة أن ترصد عدة تعريفات لمفهوم السياحة الالكترونية، كان أهمها أنه يشير إلى "استخدام الأعمال الالكترونية فى مجال السفر والسياحة، واستخدام تقنيات الإنترنت من أجل تفعيل عمل الموردين السياحيين والوصول إلى تسهيلات أكثر فعالية للمستهلكين السياحيين(1) ، وأنه "نمط سياحى يتم تنفيذ بعض معاملاته التى تتم بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك سائح من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبحيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة المعلومات الدولية الإنترنت مع رغبات جموع السائحين الراغبين فى قبول هذه الخدمات السياحية المقدمة عبر شبكة الإنترنت(2)

هذه المفاهيم تولى أهمية كبرى للتقدم التكنولوجى الحادث فى شبكة المعلومات الدولية، وتأثيره على الأنماط السياحية المختلفة، وبحيث أصبح بالإمكان تسمية أى نمط سياحى بأنه "الكترونى" إذا ما تم استخدام التقنيات الحديثة فى عرض منتجاته وتقديمها للسائحين على شبكة المعلومات. ويشمل ذلك كافة العمليات السياحية النمطية المعروفة من عروض البرامج السياحية، وحجز الرحلات السياحية وتنظيمها من خلال الانترنت، وخدمات ما بعد الحصول على المنتج .

وترتبط السياحة الالكترونية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التجارة الالكترونية الذى يتفاوت تعريفه باختلاف النظرة الضيقة والواسعة إليه. فيقصر التعريف الضيق للتجارة الالكترونية على عملية تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيلة الكترونية أو وسيط الكترونى، وهو المعنى الذى أخذ به مشروع القانون الليبي للتجارة الالكترونية , في حين تعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها "أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها أو تسليمها للمشترى من خلال الوسائط الالكترونية(3) . وبهذا المعنى الموسع يكون للتجارة الالكترونية خمسة أنواع من الأنشطة المتعلقة بالمعاملات التجارية هى الإعلان عن السلع والخدمات التى يتم عرضها عبر شبكة الانترنت من خلال متاجر افتراضية أو محال بيع وابرام العقود من خلال شبكة على الانترنت، وتبادل المعلومات والتفاعل بين البائع والمشترى، وعقد الصفقات، وسداد الالتزامات المالية من خلال وسائل الدفع الالكترونية، وعمليات توزيع وتسليم السلع والخدمات ومتابعة الإجراءات سواء عن طريق شبكة الانترنتon– line أو عن طريق القنوات العادية.

وهذا التعريف يجعل التجارة الالكترونية تتسع لتشمل أية معلومات أو خدمات تقدمها شركة لأخرى أو شركة لمستهلك عبر الانترنت أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكتروني بدءا من معلومات ما قبل الشراء وانتهاء بخدمات ما بعد البيع على حين يرى البعض أن المفهوم يتسع ليشمل " إنجاز مختلف أنواع الاعمال عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات". ويشمل ذلك التعاملات بين

الشركات والمستهلكين والتعاملات الحكومية سواء بين الهيئات الحكومية وبعضها البعض أو بينها وبين الشركات الخاصة على شبكة الانترنت(4) .

ثانيا: أهمية السياحة الالكترونية وتأثيرها على الاقتصاد القومى تنبع أهمية السياحة الالكترونية من المنافع الضخمة التى توفرها سواء لمقدمى الخدمات السياحية أو للسائحين أنفسهم، والتى تسهم فى تجاوز الحواجز التقليدية فى المعاملات السياحية النمطية، ومن أهم هذه المنافع(5)

1 – تيسير تقديم المعلومات التى تعتمد عليها صناعة السياحة، حيث تتسم الخدمات السياحية بأنها منتجات تتباين فيها المعلومات بشكل كبير فال يمكن قياس جودتها الا بالتجربة، وأنها تعتمد بالأساس على ثقة السائح فى جودة الخدمات السياحية التى تقدمها الشركات والمؤسسات السياحية .ومن هنا أصبح بإمكان المستهلك السياحى الحصول على جميع البيانات والمعلومات التى يحتاجها عن المنتج السياحى من خلال شبكة الانترنت، ويشمل ذلك معلومات عن الطيران والفنادق والبرامج السياحية وأماكن تأجير السيارات.. إلخ. رضاء احتياجاته الأساسية، وذلك من خلال وأسهام ذلك فى تحقيق رغبات السائح وإمكانية قيام السائح بإجراء العديد من المقارنات بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الأنسب منها دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان إلى أخر. وتتيح شبكة الانترنت ذلك من خلال أشكال متعددة تشمل المعلومات التفصيلية المكتوبة والمصورة التى يستطيع السائح من خلالها زيارة الأثر أو تصفح المنتج بنفسه

2– تخفيض تكاليف الخدمات السياحية المقدمة ومن ثم تمتع المنتج السياحى بميزة مقارنة نتيجة لانخفاض الأسعار. فمن شأن استخدام السياحة الالكترونية التقليل من تكاليف التسويق السياحى، وتكاليف الإنتاج (تسهيل وتسريع التواصل بين منتج الخدمة السياحية والوسيط(، وتكاليف التوزيع) تسهيل إجراء الصفقات مع شريحة كبيرة من المستهدفين)، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة . فعلى سبيل المثال يمكن للسائح تسلم تذاكر الطيران الالكترونية أو وقسيمة التبادل الخاصة بحجز أحد الفنادق من خلال بريده الالكتروني.

3– سهولة تطوير المنتج السياحى وظهور أنشطة سياحية جديدة تتفق مع شرائح السائحين المختلفة، وذلك من خلال قياسات الرأى التى يمكن من خلالها معرفة التوجهات السياحية الجديدة والخدمات الأساسية والمكملة التى يحتاجها السائحون

4 – زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية بما يسهم فى زيادة مبيعاتها فى النهاية على زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالي.

وتزداد أهمية السياحة الالكترونية مع زيادة الاهتمام بالتجارة الالكترونية فبعد أن كانت السياحة الالكترونية تسهم بـ 7% من التجارة الالكترونية زادت النسبة إلى 35% من إجمالى التجارة الالكترونية .ورصدت بعض الأبحاث والدراسات ما يلى: استخدام أكثر من 44 مليون مواطن أمريكى خدمة الانترنت خلال عام 2003 للبحث عن المعلومات الخاصة بالمقاصد السياحية المختلفة والأسعار والبرامج السياحية، وقيام 44% منهم بالحجز الإلكتروني من خلال شبكة الانترنت. ووصول مبيعات الانترنت إلى نسبة 30% من إجمالى سوق السفر فى الولايات المتحدة فى عام 2005 ·زيادة مبيعات السفر عبر الانترنت فى دول الاتحاد الأوربي لتصل إلى مبلغ 14 مليار دولار فى عام 2003 (6). وامتلاك الفنادق فى أوربا لمواقع الكترونية، وفقاً لحصر المفوضية الأوربية عام 2005.على حين يوجد فى النمسا مواقع الكترونية لـ 90%من الفنادق، منها 43% تقدم خدمات البيع عن طريق الشبكة، وتصل طلبات الحجز الالكتروني فيها إلى 73 .%

7·وصول حجم المبيعات السياحية عن طريق التجارة الالكترونية إلى 43 مليار دولار فى عام ،2004 منها 20 مليار دولار فى أوروبا(7)

ثالثاً: المتطلبات العامة لتطبيق السياحة الالكترونية :

تحتاج السياحة الالكترونية إلى توافر عدة متطلبات حتى يمكن تطبيقها، وبالأخص فى الدول النامية لتشمل الإطار المؤسسى والتنظيمى المنظم وترتبط هذه المتطلبات بالبنية السياحية القائمة، والعمل، والبنية التشريعية فى مجال التجارة الالكترونية، والتقدم

فى بنية تكنولوجيا المعلومات، وأخيرا البنية الثقافيةً التى تساعد على تقبل المجتمع والأشخاص لفكرة التجارة الالكترونية فى مجملها.

1- توافر إطار مؤسسى وتنظيمى يتعلق هذا الجانب بأهمية التعاون بين مؤسسات الحكومة وبعضها البعض، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى عن طريق إبراز المزايا التى تعود على كل فاعل من جراء تطبيق نظم التجارة الالكترونية فى مجال النشاط السياحى. فوجود حوار بناء ما بين المؤسسات وبعضها البعض يساعد على خلق بيئة صحية ومواتية لتنفيذ المشروعات، حيث يمكن للحكومات ممثلة فى وزارة السياحة والهيئات المعنية أن تقدم الدعم المادى للشركات والوسطاء السياحيين المختلفين من أجل استعمال تطبيقات الانترنت فى مجال عملها، وكذلك توفير قواعد بيانات تفصيلية عن الموارد السياحية والمنتج السياحى ودعم المواقع الالكترونية الخاصة بتلك الصناعة. على حين يمكن لشركات القطاع الخاص المتميزة من خلال خبراتها مع تكنولوجيا المعلومات والتسويق والتجارة الالكترونية أن تقدم نصائح واستشارات لصانعى القرار وتتعدى الجهود التنظيمية والمؤسسية المستوى الداخلى لتشمل الإطارين الإقليمي والدولى،

2- .وجود إطار قانونى محدد على المستويين الدولى والمحلىً لا يتجزا من التجارة الدولية والتى تعمل فى إطار الاتفاقية العامة و تعتبر السياحة الالكترونية جزءا من التجارة فى الخدمات بمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذى جعل معظم الدول العربية تدرج الخدمات السياحية فى جداول التزاماتها الملحقة بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة فى الخدمات، وذلك بهدف التحرير التدريجى للقطاع السياحى لتحقيق أهداف التنمية المرجوة وجذب الاستثمار الأجنبي. ومن ثم تكون الاتفاقية العامة لتحرير التجارة فى الخدمات هى البداية الحقيقة للبحث عن المتطلبات القانونية لتنشيط السياحة بصفة عامة والسياحة الالكترونية بصفة خاصة .وقد تضمنت الاتفاقية العامة لتحرير التجارة فى الخدمات عدة التزامات خاصة بالنشاط السياحى موضحة فى ملاحق على النحو التالى: الفنادق والمطاعم وتقديم المأكولات التزاماً منها بتقديم المأكولات. خدمات منظمى الرحلات ووكالات السفر ويوجد 71 جدولا شاملة الخدمات التى ستقدم للمسافرين واصدار التذاكر وتتضمن المعلومات السياحية وخدمات إعداد رحلات السفر وخدمات المرشدين السياحيين ويوجد 42 جدولا تشمل التزامات خدمات المرشدين السياحيين. .خدمات سياحية أخرى وتتضمن خدمة المؤتمرات وخدمات النقل السياحى وتوجد فى 31 جدولا .خدمات الترفيه والثقافة الرياضية وتوجد فى 30 جدولا بالإضافة إلى الالتزامات التى تتعلق بالترويج والترفيه السياحى وتعد أهداف هذه الاتفاقية فى حقيقتها وسيلة لمعاونة الدول و تمهيد الطريق لنشاط سياحى جاد فيقع على عاتق الدول العمل على تحقيق عدة أمور من أهمها :

- زيادة حجم التجارة الدولية فى مجال السياحة بإزالة كافة القيود المحلية خاصة تلك المتعلقة بحركة التنقل والسفر والحصول على تأشيرات السفر.
- . العمل على تحقيق نوع من الأمن والسلامة للسائح من خلال مكافحة كل ما من شانه ترويع السائح أو المساس بسلامته، ولا يتأت ذلك إلا من خلال العمل على توفير الأمن والسلام فى كل مناطق العالم ليتسنى للسائح التنقل بكل سالمة واطمئنان خاصة فى منطقتنا العربية التى يشوبها الكثير من التوتر الذى من شأنه المساس بأمن السائح وما قد يترتب عليه هذا من عزوف جموع السائحين عن المنطقة مما قد يهدد عملية التطوير فى هذا القطاع التنموي الهام.
- . العمل على تفعيل القوانين الخاصة بالعمل وما يترتب عليها من منح العاملين فترات أجازت طويلة نسبياً مما يعد دعماً فى الداخل أو الخارج.
- بالإضافة إلى السعى نحو رفع الدخل القومى والعمل لعملية السياحة سو على رفع المستوى المعيشى وتحقيق مستويات التوظف الكامل مما يخلق فرص جيدة للسياحة سواء على صعيد السياحة الداخلية أو السياحة الخارجية(8)

وبناء على هذا، يمكن تحديد أهم المتطلبات القانونية اللازمة لتنظيم السياحة الالكترونية فيما يلى: وجود نظام قانونى متكامل للمعاملات الالكترونية على الصعيدين الدولى والوطنى يتكاتف مع جهود الدول الحثيثة فى توفير الإمكانيات المادية والفنية لشركات السياحة للعمل على تفعيل نمط السياحة الالكترونية. .وجود تشريعات ولوائح منظمة لعمل المؤسسات والوكالات السياحية تتواءم

مع الأشكال المستحدثة التى فرضتها السياحة الالكترونية مثل الشركات السياحية الالكترونية، وتضع القواعد الخاصة بتنظيم التوقيع الالكتروني والدفع الالكتروني وغيرها من وسائل المعاملات الالكترونية· .وضع تشريعات قانونية خاصة بتنظيم عمل المرشدين السياحيين تشمل بيان التزاماتهم وشروط العمل لمن يزاول هذه المهنة، ويراعى فيها العلم الكافى بكل الوسائل التكنولوجية والقدر المعرفى الواجب توافره في م الحديثة والتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت بوصفهما الأداة الحقيقية للسياحة الالكترونية · .زيادة حوافز الاستثمار السياحى لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية فى مجالات السياحة مع زيادة هذه الحوافز للشركات التى تعمل فى مجال السياحة الالكترونية التى ستصبح من أهم محددات اتجاهات الطلب السياحى العالمي مستقبلاً.

3–التقدم في مجال بنية تكنولوجيا المعلومات : تتعلق هذه المتطلبات بحالة البنية التقنية الموجودة، وكيفية تطويرها واستثمار الموجود منها فى مجال السياحة الالكترونية. ويشمل ذلك ما يلى(10)·

تنمية البنية الأساسية لوسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة لإتاحة فرصة أوسع للاتصال بخدمات الانترنت سواء فى دولة المنتج السياحى أو الدول المستهدفة بالتسويق السياحى· .تشجيع ظهور الوسيط الالكتروني فى قطاع السياحة، وهذا من خلال العمل على تشجيع إقامة شبكة من المواقع الالكترونية الموازية لجميع العاملين فى قطاع السياحة . سواء مجال الفندقة، وخطوط الطيران، ووكالة السفر والمرشدين السياحين، وغيرها من قطاعات العمل السياحى. ويتم ذاك بالتعاون مع الوسطاء التقليدين فى مجال السياحة فكلاهما مكملا للآخر · تخليق أنماط جديدة من المؤسسات والهيئات الخاصة بتنشيط السياحة والتى تعتمد فى عملها على المواقع الالكترونية المتقدمة على شبكة الانترنت، وتوفير الدعم الفنى والمعلوماتى لهذه المواقع. ويلزم أن يتم تصميم هذه المواقع وفق المعايير العالمية المتعارف عليها، وذلك حتى يمكن لها التنافس مع غيرها من المواقع السياحية المنافسة فى الدول الأخرى.

4– وجود حد أدنى من استخدام التجارة الالكترونية فى المعاملات المختلفة ويشمل ذلك استخدام تطبيقات الانترنت والتجارة الالكترونية فى المجالات المرتبطة بالسياحة الالكترونية كتذاكر وخدمات الطيران، والخدمات الفندقية، وشركات النقل وتأجير السيارات، والمطاعم السياحية. ويتعلق ذلك باستخدام أنظمة الحجز الآلي من خلال الانترنت فى حجز وشراء تذاكر الطيران وغرف الفنادق، وفى إتاحة خدمات الانترنت سواء أثناء السفر على متن الطائرات أو أثناء إقامة السائح فى الفنادق. فعلى سبيل المثال يتيح حجز وشراء تذاكر الطيران الالكترونية من خلال الانترنت حرية أكبر للسائح فى تحديد خطر السير الذى يريده، ومكان جلوسه ونوع الوجبات الغذائية التى يحصل عليها. كما تتيح بعض شركات الطيران الكبرى إمكانية تعديل الحجز وتعديل خط السير على التذاكر الإلكترونية أو حتى بيعها إلى آخرين خلال 24 ساعة فقط من تاريخ السفر(11).

5– توافر البيئة الثقافية المساندة : من الضروري لتطبيق السياحة الالكترونية والمعاملات المرتبطة بها – شأنها شأن جهود تطبيق الحكومة فمن شأن المضى قدماً وجود بيئة ثقافية مهيئة لمثل هذا النوع من التعاملات. فى برامج السياحة الالكترونية إلحاق الضرر بالهيئات الحكومية والخاصة التى يقاوم فيها الموظفين الحاليين نظم العمل الجديدة وميكنة الخدمات المقدمة كنتيجة لعدم إلمامهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل أو بسبب الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المعوقة التى يلعب فيها موظفو الخدمة العامة أدوار (12).

وهذا ما يدفع إلىً ضرورة بناء إستراتيجية جديدة لهؤلاء الوسطاء التقليدين تؤهلهم للحاق بالسياحة الالكترونية من خلال البرامج التدريبية التى تهدف للتوعية بأهمية الوعى بالتجارة الالكترونية وارتباط السياحة الالكترونية بها، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لذلك .

ومن تحليل نتائج الدراسة ، اتضح للباحثة أن الشركات السياحية الموجودة فى ليبيا مازالت فى المراحل الأولى لتطبيق التجارة الالكترونية، حيث أن معظمها يقتصر على وجود موقع خاص بالشركة على شبكة الانترنت يقتصر نشاطه على التعريف بالشركة وخدماتها السياحية فقط، وأن معظم الشركات تعتمد بشكل أساسى على البريد الالكتروني فى تعاملاتها مع الوكلاء السياحيين ومنظمى البرامج السياحية بالخارج، وليس على موقع الشركة. ورأت الدراسة أن معظم الشركات السياحية الليبية لا يوجد لديها الوعى الكافى بأبعاد تطبيقات التجارة الالكترونية، ويشمل ذلك عدم اهتمام العديد منها بالربط بين الموقع الإلكتروني وبين نظم

العمل الداخلية فيها، وعدم اهتمامها بتأمين مواقعها على شبكة الانترنت بدعوى عدم إتمام معاملات بيعية من خلاله، وعدم إيجاد وسيلة تمكنها من معرفة عدد زوار الموقع بوصفه معيار من معايير تقييم نجاح أى موقع الكترونى .

أضف إلى ذلك عدم إدراج عناوين المواقع الالكترونية لهذه الشركات على المواقع الالكترونية السياحية ذات معدلات التردد العالى كهيئة تنشيط السياحة وغيرها(13) .

المواقع الالكترونية السياحية القائمة :

من مطالعة المواقع الالكترونية السياحية فى ليبيا، اتضح للباحثة أنه لا يوجد حصر دقيق بعناوينها الالكترونية، أو بتنويعاتها المختلفة. فعلى سبيل المثال أورد موقع الهيئة العامة للاستعلامات فى الجزء الخاص بالسياحة فى ليبيا حصر 23 موقعاً ذا صلة بالحركة السياحية مثل مواقع وزارة السياحة الليبية، وهيئةً بـ تنشيط السياحة، والهيئة العامة للتنمية السياحية الليبية، وموقع المكاتب السياحية الليبية فى الولايات المتحدة، والاتحاد الليبى للغرف السياحية، وغرفة شركات ووكالات السفر السياحة الليبية، وبوابة التراث الليبى، ودليل السياحة فى ليبيا، ودليل ليبيا السياحى، ، والهيئة العامة لشئون المعارض وشركة ليبيا للطيران، ، والفنادق ووسائل الترفيه ، وأهم الخدمات ودليل السفريات، وليبيا أرض وملتقى الحضارات على أرض ليبيا، والمتحف الليبي(14).

ثالثاً: السند التشريعي المنظم للسياحة الالكترونية :

لا يوجد فى ليبيا قانون لتنظيم التجارة الالكترونية والمعاملات الالكترونية على غرار القوانين الموجودة فى العديد من الدول العربية مثل القانون رقم 2 لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية فى الإمارات .وأعطى القانون للهيئة فى مجال مباشرة عملها الاختصاصات التالية:

1- إصدار وتجديد التراخيص اللازمة لمزاولة أنشطة خدمات التوقيع الإلكتروني وغيرها من الأنشطة في مجال المعاملات الالكترونية وصناعة تكنولوجيا المعلومات.

2- تحديد معايير منظومة التوقيع الإلكتروني بما يؤدي إلى ضبط مواصفاتها الفنية 3- - .تلقي الشكاوى المتعلقة بأنشطة التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم في شأنها.

4- تقييم الجهات العاملة في مجال أنشطة تكنولوجيا المعلومات وتحديد مستوياتها الفنية بحسب نتائج هذا التقييم.

5- تقديم المشورة الفنية بشأن المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأنشطة التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

4- تقديم المشورة الفنية إلى الجهات العاملة في أنشطة تكنولوجيا المعلومات ، وتدريب العاملين فيها.

7- إقامة المعارض والمؤتمرات والندوات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخليا وخارجيا .

10-إنشاء الشركات التي تساعد في تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المساهمة فيها .

الاتحاد الدولى للسياحة الالكترونية(15)

تم افتتاح أول موقع الاتحاد الدولي للسياحة الالكترونية لاول مرة في الشرق الأوسط بشراكة سعودية – فرنسية – أسبانية – إيطالية ومصرية، وبرعاية العديد من منظمات السياحة العالمية. وقد اختيرت مصر لتكون مقراً رئيسياً للاتحاد ويهدف الاتحاد إلى تنظيم عمل السياحة و السفر عبر الانترنت، وتقديم أحدث و أفضل الاستشارات في اتاحة فرص تبادل الخبرات بين الأعضاء من خلال إصدار مجلة ربع سنوية بعدة لغات، وتنظيم هذا المجال، وايجاد حلول علمية لمشاكل صناعة السياحة الالكترونية من خلال رحلات تسويقية وتعليمية لأعضاء الاتحاد، وإنشاء دليل عالمى موحد يضمن معلومات رسمية لكل ما هو متعلق بصناعة السياحة يتم من خلاله خلق مكان للمنافسة العادلة بين الأعضاء لضمان زيادة حجم المبيعات السياحية عبر الانترنت و توفير الأموال المنفقة على العروض السياحية و البرامج التسويقي .ويسمح الموقع بتسويق منتجات الأعضاء على موقع الاتحاد مما قد يحمي العاملين من الدخلاء والقراصنة، ويتيح الاتحاد خدمة تصميم المواقع على يد محترفين دوليين، وخدمة ترقية المواقع على مواقع البحث SEO وكتابة محتوى المواقع و التى يقوم بها محترفون متخصصون من جنسيات مختلفة.

ثانياً: الخبرة العربية

1-على المستوى الجماعى : لم تكن الدول العربية بعيدة عن التطورات فى مجال السياحة الالكترونية، حيث قررت الدورة السادسة للمجلس الوزاري العربي للسياحة، المنعقدة خلال شهر مايو 2003 على اقتراح من المملكة العربيةً السعودية، تشكيل فريق عمل برئاسة المملكة، وعضوية المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت لوضع تصور مفصل حول موضوع السياحة الالكترونية فى الدول العربية .واشتمل التصور المقدم على خمسة فصول متضمناً مفاهيم أساسية عن السياحة الالكترونية، وأهميتها وتطورها، ووضعها الحالي في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال. كما قدم التصور المحاور الرئيسة في استراتيجية تطبيق السياحة الالكترونية في الدول العربية متضمناً معوقات التطبيق، وسبل عالجها. ووافق المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته السابعة عام 2004م، على التصور المقدم، ودعا الدول العربية إلى اعتماد نتائجه والعمل على تنفيذ توصياته(16) .

وأوصت هذه الدراسة بتفعيل السياحة الالكترونية عبر ثلاث مراحل، الأولى ربط إدارات السياحة الوطنية العربية إلكترونياً، والتنسيق فيما بينها بشأن عرض المعلومات على الشركات السياحية التي تعتمد السياحة الالكترونية كأسلوب تسويقى لعروضها السياحية. وتتمثل المرحلة الثانية فى إيجاد البنية التى تمكن المؤسسات السياحية من إتمام الصفقات التجارية وتسوية المبالغ المالية المترتبة عليها، فضلاً عن تمكين شراء العروض ودفع قيمتها إلكترونياً. ويتم فى المرحلة الأخيرة تطبيق السياحة الالكترونية المتكاملة حيث يتمكن القطاع السياحي بأكمله من الاستفادة من خدمات التجارة الالكترونية فى مجال السياحة واالمعاملات المالية إلكترونياً والتنسيق فيما بينهم، علاوة على ربط السياحة الالكترونية مع بقية الأنشطة التجارية والاقتصادية فى البلدان العربية المختلفة.

2- على مستوى الدول : فقد كان السبق لحكومة دبى فى استحداث دبلوم للسياحة الالكترونية بالتعاون مع دائرة السياحة والتسويق التجاري يركز على تعزيز مفهوم الإبداع والابتكار لدى موظفي الدائرة وتطوير مهاراتهم في مجال العلاقات مع العمال والتواصل الاجتماعي مع الجمهور، وخاصة فى المجالات المتعلقة بالعمل السياحى(17).

آليات تطبيق نظام السياحة الالكترونية فى ليبيا

بعد التعرض لمفهوم السياحة الالكترونية والمتطلبات العامة لتطبيقه، وبيان وضع البنية التحتية والتقنية والتشريعية فى ليبيا، وتحليل لأبرز المواقع الالكترونية السياحية النشطة، يصبح من الضرورى استخلاص الدروس والنتائج التى يمكن من خلالها رسم الملامح الأولية لنموذج تطبيق السياحة الالكترونية فى بلدنا، سواء فيما يتعلق بإيجاد الإطار المؤسسى والقانوني المناسب للعمل، أو باقتراح بعض التغييرات التى يجب أن تطرأ على الوضع التشريعى المنظم للسياحة الالكترونية، أو ببيان بعض الإجراءات المساندة التى يجب أن يعضدها جهد وتعاون دولى مع المنظمات العربية والدولية المعنية .

اولا :الإطار التنظيمي والمؤسسى

من أجل زيادة الاهتمام بمجال السياحة الالكترونية سواء بين الوزارات المعنية بالحركة السياحية أو داخل وزارة السياحة نفسها، يلزم تكوين إطار تنظيمى ومؤسسى تكون له صفة الدوام والاستمرارية على الأقل خلال المراحل الأولى من إدخال نظم التجارة الالكترونية فى عمل الهيئات السياحية والوسطاء السياحيين المختلفين .وتتكون مجموعة العمل المقترحة مما يلى:

1- ممثلى الوزارات والهيئات الخدمية المرتبط عملها بالسياحة الالكترونية، مثل: وزارات النقل والطيران المدنى والثقافة والتعليم العالى والتنمية الإدارية، وهيئة الآثار وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

2- ممثلين عن القطاعات والأجهزة الرئيسية بالوزارة المعنية بالموضوع مثل قطاعى الشركات والتخطيط والبحوث والتدريب، ومركز المعلومات بالوزارة، وهيئة التنشيط السياحى، وغرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .(ETAA)وتتلخص مهام هذه المجموعة فيما يلى:

1- وضع الأطر التنسيقية بين الوزارات والهيئات المعنية فيما يتعلق بإدخال تطبيقات التجارة الالكترونية فى سائر المعاملات السياحية.

2- متابعة أحدث الأبحاث والدراسات العالمية المتعلقة بالسياحة الالكترونية وباستخدامات التجارة لإتاحة ذلك للشركات السياحية والمشروعات الالكترونية فى المجالات المختلفة للعمل السياحى، والسياحية بوجه خاص.

3- إعداد قياسات للرأى عن استعداد الشركات ووكالات السفر والفنادق وغيرها من الوسطاء السياحيين لتطبيق السياحة الالكترونية، والمعوقات المادية والبشرية والفنية التى تواجهها، والإجراءات المقترحة لتلافيها ودور أجهزة الدولة اتجاهها.

4- دراسة أنسب السبل لتقديم الدعم المادى والتقنى اللازم للشركات السياحية الصغيرة والفنادق الليبة التى تعجز عن مسايرة متطلبات السياحة الالكترونية نتيجة لاسباب مادية أو لنقص الخبرة المطلوبة .وقد يشمل ذلك تزويد تلك الشركات بالأجهزة والأنظمة والبرمجيات اللازمة لتطبيق التجارة الالكترونية، وتدريب العاملين فيها على كيفية التعامل معها.

5- دراسة الآثار السلبية المستقبلية للتوسع فى استخدام السياحة الالكترونية، والتى سوف تؤدى إلى تغير فى هيكل قطاع السياحة التقليدى، من حيث تقليل الفوائد العائدة على الوسطاء التقليديين مثل مشغلى الرحلات، ووكلاء السفر والسياحة، وشبكات الحجز والتوزيع الدولية والذين يقومون بدور أساسى فى الربط بين مزودى الخدمات السياحية كالفنادق، والمطاعم، والخطوط الجوية، ومراكز الجذب السياحى وتسويقها فى شكل حزم سياحية متكاملة للسائحين .وترفع هذه المجموعة تقارير عن نتائج عملها إلى الوزير لدراسة أنسب السبل لالستفادة من من نتائج أعمالها .

ثانياً: السند القانوني والتشريعي

1- أهمية قيام المشرع الليبي بإصدار قانون للتجارة الالكترونية ينظم المعاملات الالكترونية المتزايدة فى الفترة الاخيرة، وأن ينص فى هذا القانون على نصوص تشريعية خاصة بالنشاط السياحى بصفة عامة والسياحة الالكترونية بصفة خاصة أو على الأقل تتيح نصوصه الفرصة الكاملة لعمل الفاعلين السياحيين.

2- دراسة التشريعات الخاصة بالسياحة فى ليبيا، ومدى توافقها مع المتطلبات الخاصة بتنظيم السياحة الالكترونية، وخاصة فى مجال عمل الشركات السياحية.

ثالثاً: الإجراءات المساعدة :-وتشمل هذه الإجراءات ما يلى:

1- إتباع سياسات مشجعة لاستخدام تطبيقات الانترنت فى المعاملات السياحية من خلال قيام شركة ليبيا للطيران و شركات الطيران الأجنبية العاملة فى ليبيا بإعطاء تخفيضات على أسعار التذاكر لخطوط السير المختلفة التى يتم شرائها عبر الانترنت، أو منح العملاء الذين يقومون بإجراء الحجوزات الخاصة بهم مباشرة عن طريق الانترنت عدد إضافى من الأميال مجاناً، أو منح تذاكر مجانية لعدد معين يتم شرائه من قبل العميل من على الشبكة الالكترونية.

2- العمل على رفع كفاءة المواقع السياحية الموجودة بحيث يدخل معظمها ضمن أفضل مائة ألف موقع على مستوى العالم. ويراعى فى ذلك المعايير المتفق عليها عالمياً فى تصميم المواقع الالكترونية ومحتواها، ومزيد من الاهتمام بالتخصص و الخدمات السياحية سواء لشرائح معينة من السائحين أو فى مجال نمط سياحى معين والتواصل مع جمهور المستهلكين مع مراعاة اختلاف الأذواق ومستويات الدخول والفئات العمرية لهؤلاء المستهلكين وما يترتب على ذلك من اختلاف فى الطلبات السياحية. ويتم ذلك بإتاحة خاصية قيام العميل بتفصيل البرنامج السياحى وفقاً لمتطلباته واحتياجاته الشخصية من خلال عرض كم كبير من البدائل المتاحة ومراعاة تصميم الموقع بأكثر من لغة تضمن تحقيق أكبر قدر من الانتشار ويمكن التركيز على اللغات الأكثر استخداماً فى الدول العشرة الأكثر تصدي وتوفير البيانات السياحية الحقيقية بصورة مرتبة وواضحة للمتصفح عبر الانترنت، وتأمينها بما يضمن سالمة المعاملات والبيانات التى قد يتم تداولها من خلال هذه المواقع والتنسيق مع المواقع الالكترونية الخاصة بمختلف المشاركين فى تلك الصناعة والربط الإلكتروني بين تلك المواقع وتبادل المعلومات السياحية على مستوى دولى.(18)

* إقامة مجموعات الكترو نية باللغة الإنجليزية على شبكة الفيس بوكFacebook بهدف استهداف شرائح جديدة من الشباب الليبي و العربى والأجنبي، وتعريفه بأهم أوجه التميز السياحى لليبيا وكيفية تنظيم رحلات سياحية بأسعار مناسبة إلى ليبيا تراعى الاختلاف فى الأولويات والأسعار.

* إرسال نشرة شهرية بأهم التطور ات فى المجال السياحى (العروض السياحية المقدمة من الشركات – أسعار الفنادق – المنشآت الجديدة الجاذبة وصورها – خدمات الطيران – بعض المقالات والحوارات مع المسئولين وصناع القرار فى المجال السياحى(عبر البريد الإلكتروني إلى الجهات والشركات والأفراد المشتركين بالخدمة. ويستلزم ذلك تكليف سفاراتنا ومكاتبنا السياحية فى الخارج بالحصول على أكبر عدد من قوائم البريد الإلكتروني التى توفرها الشركات المتخصصة فى ذلك، والمصنفة حسب الشريحة العمرية أو المهنة أو المكان الجغرافى.

* التنسيق مع وزارة التعليم العالى حول إدخال منهج "السياحة الالكترونية وتطبيقاتها" ضمن مناهج كليات السياحة والفنادق والتجارة فى الجامعات الليبية. ويشمل ذلك مستوى الطالب والخريجين فى مرحلة الدراسات العليا.

* توفير الخدمات الالكترونية الليبية وتكامل هذه الخدمات مع بيئة قانونية وبرمجية أمنة لهذه المصارف العاملة فى مجال السياحة الالكترونية لتتمكن من تزويد هذه الخدمات للسائحين والقيام بكل المعاملات الليبية فى مجال السياحة الالكترونية.

* ضرورة الاهتمام بنشر الوعى القانونى أثناء تدريب الكوادر العاملة فى مجال السياحة .رابعا: أهمية دور الجهود التعاونية والدولية .تحتاج صناعة السياحة إلى تعاون دولى فلا يكفى توافر المقومات الأساسية لها بدولة ما أو توافر المكونات التكنولوجية لها لتظهر السياحة الالكترونية. وتتمثل أهم جهود التعاون الدولى فى التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بقطاع السياحة مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة السياحة العالمية والاتحاد الدولى للسياحة الالكترونية للاستفادة من الدعم المادى والتقنى الذى تقدمه، ولمحاولة توجيه توصيات هذه المنظمات إلى الدول المتقدمة حتى يكون هناك التزام على عاتقها بالمساعدة فى تنفيذ تلك التوصيات، ودعم الدول النامية بالخبرة والتدريب الكافيين للعمل فى مجال السياحة الالكترونية .ويمتد هذا التعاون ليشمل الاستفادة من الدراسات والجهود البينية العربية فى مجال العمل، ومحاولة التنسيق مع الدول العربية بشأن تنفيذ مقررات دراسة "السياحة الالكترونية فى الدول العربية" والتى اعتمدها المجلس الوزارى العربى السياحى فى دورته السابعة يونيو ،2004 وذلك من خلال تأسيس لجنة نتسيقية تضم كافة الأطراف العربية المعنية بالنشاط السياحى من القطاعين الخاص والعام من اجل دراسة المشاكل الفنية والقانونية والمؤسسية والإجرائية التى تعترض تطوير السياحة فى بلدان المنطقة العربية ولا يقتصر التعاون الدولى على مجالى الدعم المادى والقنى فقط، حيث يمكن استثمار اتفاقيات التعاون المبرمة مع الجهات الأكاديمية والمهنية الدولية فى مجال تدريب العاملين فى المجال السياحى على التقنيات الخاصة بالسياحة الالكترونية.

ومن خلال عرضنا السابق لموضوع بحثنا المتواضع يمكن لنا الخروج ببعض النتائج والتوصيات والمقترحات ويمكننا ايجازها في الاتي :

أولا: السياحة والتنمية الاقتصادية، ثانيا: السياحة والتنمية الاجتماعية، تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع في هذا المجال السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان والمكسيك، وغيرها من البلدان التي حققت تقدما . ونوضح كبيرا بإيجاز أهم المزايا التي تبين دور السياحة في التنمية الاقتصادية:

.

تعتمد العديد من الدول على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة وأسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا، وغيرها من بلدان العالم.

إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية. فهو يعّزز ميزان المدفوعات لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعاشي والاجتماعي ويعتبر مصدرا .

وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم. من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات :. وإعداد ونشر المعلومات السياحية،.. ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية،. إعداد وتأهيل الكوادر السياحية،. تصميم وبناء المنشآت الفندقية والترفيهية للسائحين،.

وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلدً اقتصاديا .ً واجتماعيا وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية .على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاص الاعتبار أيضا ، إذ أن السياحة التيً تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي.

حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد .

احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العالقات الثقافية والتسامح .

التأكيد على الخطط السياحية الطويلة االمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر .

إن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع .

إن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة الكفوءة من قبل كوادر متخصصة بالسياحة .

تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياح والزوار .التنمية السياحية

يعبر اصطلاح التنمية السياحية عن مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع البعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، وربط ذلك بعناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية .

تعني التطور والإضافات وتجميل المناطق أو المدن التي تصلح للتنمية السياحية من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية العامة والمنشآت الايوائية والخدمية والترويحية بالإضافة إلى الاعمال الهندسية المرتبطة بتنسيق الموقع مع الحفاظ المستمر على البيئةً مراقبة المشروعات وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمرة للمقومات الطبيعية والسياحية، وأيضا السياحية وتأثيرها على البيئة .

التنمية السياحية يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحي وبوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموع الموارد السياحية المتاحة للدولة .

يمكن للجغرافيا أن تلعب دورا يؤخذ بعين الاعتبار كونه يعطي أكبر قدر من العائد بأقل التكاليف .

التنمية السياحية تعتبر ضرورة ملحة ألنها تساعد على خلق فرص أكثر للعمالة، وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة وتكون للوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع من تقدم ورقي.

التنمية السياحية في أي بلد له مقومات سياحية تتيح له فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته وحسابه الجاري الدال على ثروته من العملات الصعبة .

ضمان التكامل الأمثل للحاجيات السياحية لجميع السائحين من مختلف المستويات في إطار التنظيمات الفعالة وفي بيئة صالحة مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح السكان المحليين .

التنمية السياحية هي طريق المستقبل وهي مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .نحو مفهوم جديد للتنمية السياحية يستند هذا المفهوم الجديد على عدد من الركائز التالية :

التخطيط العلمي السليم .

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية .

احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث .

استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية – لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة – منها :. قيام كل مشروع سياحي بتحديد وتقييم الأثر البيئي (إيجابي أم سلبي).. وضع أصول وحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها .. وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة والتي تعكس أصالتها .

الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ويتم ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كل مركز أو مجمع سياحي جديد في إطار شركة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المركز أو المجمع بحيث تكون الشركة مسؤولة عن :. تنفيذ كافة المشروعات السياحية الأساسية الخاصة بالمركز والمرافق الملحقة بها .. قيام المركز بإدارة وصيانة مشروعاته بصورة شاملة .. توفير العمالة وتدريبها لصالح كافة مشروعات المركز .. التسويق الخارجي للمركز ككل، وكذلك تسويق خدماته السياحية .

ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال :.

إيجاد مراكز حضارية جديدة .. زيادة مساحة العمران .. توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة .. عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين غير الجادين بالتجار في أراضي المناطق السياحية .. توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الواحدة الداخلية سويا . مع السياحة الخارجية المركز أو المجمع السياحي هو مجموعة متكاملة من الانشطة: السياحيه، والثقافيه، والتجاريه، بالإضافة إلى منطقة إسكان العاملين ومنطقة الخدمات في تجمع عمراني متكامل وظيفياً .. يرتكز المركز السياحي على مفهوم التنمية المتواصلة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية الجاذبة للسياحة وتنوع عناصر الجذب السياحي لتحقيق أفضل استخدام للعرض السياحي المتكامل .

إن من أهم محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحية هي :

الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميّز في عالم اليوم والمستقبل .التعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به، ذلك أن قطاع السياحة له عالقة مباشرة وغير مباشرة أيضا بجميع مؤسسات الدولة، ومن ثم البد من دراسة تأثير مؤسسات الدولة المختلفة على القطاع السياحي وكذلك البد من تحديد العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والإشراف .

العمل على رفع كفاءة العنصر البشري من خلال :البد من تحديد مجالات الدراسة التعليمية في المدارس والمعاهد السياحية والفندقية، لتحقيق أهداف العملية الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة والفندقة وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج الدراسية العالمية المتقدمة .. التدريب: البد أن يتم تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار ..

الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية .. الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية الانترنت في العمل على زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي .المعوقات التي تعترض التنمية السياحية تعترض التنمية السياحية عدد من المعوقات التي تؤخر وتقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه المعوقات:

1– المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي :وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، فال شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية. العربية منها يتصف فالنظام الإحصائي في بعض الدول خصوصاً على شهور السنة بعدم الشمول ويقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية، وعدد السائحين موزعا وعدد الليالي السياحية. إن الجانب السلبي في هذا النظام يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة مثل:

. توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد (جواً أو بحرا او برا) . الغرض من القدوم .. أماكن إقامة السياح المدن – المصايف – الفنادق – القرى السياحية – بيوت الشباب – الشقق والغرف المفروشة).. الأماكن التي يزورها السائح .. تصنيف

السياح على حسب السن والجنس وبلد القدوم .. تصنيف السياح في الرحلات السريعة أو الترانزيت على حسب الجنسية والمدة .. استطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية .إّ ن توفر هذه البيانات والمعلومات يمّكن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى. وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقوماتً السياحية الموجودة. كما لطريقة الوصول يساعد في تطوير أو دعم طرق النقل ووسائلً طبقا أن معرفة عدد السياح موزعا المواصلات اللازمة من البلد إلى الخارج أو من خارج البلد إلى الأماكن السياحية الموجودة داخل البلد .يضاف إلى ذلك فإن عدم توفر كراريس وكتيبات وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، وتضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، وانخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري كما هو في بعض دول العالم الثالث، وعدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي، تعتبر جميعها من أهم العوامل السلبية الرئيسية المؤثرة على التخطيط السياحي.

2– سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة :وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

3– عدم فعالية التسويق السياحيً ضروريا يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي، فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمرا بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه هو أفضل المتوفر في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة .قد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة كما هو في العراق واليمن وسوريا وليبيا ومصر وتونس وغيرها،

4– .التضخم :يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلد ما. وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض بحجم الطلب الإنتاجية وقلة العرض.ً

5–انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة :رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في الكثير من دول العالم، الا أن الدول المعنية بالسياحة في العالم الثالث مازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

6– الاستقرار السياسي والأمن االجتماعي :رغم اعتراف خبراء السياحة والاقتصاد بضرورة تمتع الدول السياحية بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي، ال أن لضعف القانون وتدهور الاقتصاد وانتشار البطالةً من دول العالم الثالث ما زالت تعاني من قلة الاستقرار الأمني والسياسي نظرا وتفشي الجريمة والفساد والحروب .

7– .مشاكل ومعوقات أخرى : مشاكل أخرى تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية الأثرية والدينية منها . عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصا .ً . عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية . . تخلف خدمات السياحة في البنوك وخاصة في الفنادق .. سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج .. استغال سائقي سيارات الأجرة لمجاميع السياح من الأجانب بصفة عامة مما يسيء إلى سمعة البلدان السياحية .. عدم الاهتمام بالمظهر العام والزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة مع متطلبات العمل . .

الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل، كالبطالة والركود الاقتصادي، وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بإقامة المشاريع السياحية في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة .

السياحة الداخلية تستلزم الاهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، من خلال انتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء .

السياحة بكل أنواعها لها أبعادها الاجتماعية والجمالية والعمرانية والصحية، التي يجب مراعاتها عند التنمية السياحية .
السياحة صناعة بشرية تحقق الرفاهية للمجتمع، فهي تتيح فرصة الراحة والاستجمام مما تؤدي إلى استعادة اللياقة الذهنية والعصبية لما يفيد زيادة الإنتاج .
السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بعملية الإنتاج والتنمية.
السياحة تقود إلى تحقيق التآلف بين المجتمع والمشروع السياحي من خلال اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لاكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين في المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي .
السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من تبليط الطرق وتجميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وإنفاق السواح وغيرها .
السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف .
يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي عند السكان، من خلال الزيارات والرحلات التي تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السواح من مختلف دول العالم .
إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير .
إن تطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة والالتقاء والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تعّزز التنمية الاجتماعية في المناطق المزدهرة سياحياً .
السياحة كمصدر مهم للدخل تعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ً ألنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائحً وإيجابا السياحة نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلبا وأفراد المجتمع المضيف. .
السياحة أصبحت مصدرا التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أفضل لما يحققونه من مكاسب وأرباح من العمل السياحي .
السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة .
السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك .
السياحة الداخلية تدعم النسيج الوطني للمجتمع بالاحتكاك المباشر بين أبناء المجتمعات المحلية، وتؤدي إلى تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعمل على تعزيز وحدة التراب الوطني .
تبنت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية خلال دورتها الثالثة عشر التي عقدت في سانتياغو عاصمة شيلي مجموعة من المبادئ الأخلاقية للسياحة . وبدورها تبنت الحكومات والمؤسسات والشركات السياحية التي شاركت في منتدى منظمة السياحة الدولي الثالث للبرلمان والسلطات المحلية هذه المبادئ.
إّن أهم ما جاء في المبادئ الأخلاقية للسياحة هي :. مساهمة السياحة في تحقيق التفاهم والاحترام بين الشعوب والمجتمعات .
. السياحة وسيلة لتحقيق الإنجازات الفردية والجماعية .. السياحة عنصر من عناصر التنمية .. السياحة تستخدم الميراث الثقافي

للإنسانية وتساهم في تطويرها .. السياحة نشاط نافع ومفيد للدول المضيفة ومجتمعاتها .. السياحة تشجع الاستثمار بالتنمية السياحية .. السياحة تقّوي الشعور بالحق في السياحة وبحرية الحركات السياحية .. السياحة تشجع الحفاظ على حقوق العاملين في القطاع السياحي .استراتيجيات التنمية السياحية يمكن القول بأنه ال توجد استراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن اعتمادها في جميع الدول، ولكن توجد استراتيجيات تقوم على الأسس العلمية السليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة السياحية التي يمكن اختيار الأفضل منها بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتمويلية الخاصة بالمقصد السياحي وبما يتلاءم مع الطلب السياحي الخارجي والداخلي المتاح أو المحتمل .ورغم ظهور العديد من الانتقادات التي وجهت للسياحة كقطاع إنتاجي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية فإن الحكم على صحة هذه الانتقادات يتوقف بشكل جاد على النموذج الذي يمكن تبنيه أو الاستراتيجية التي يمكن اختيارها للتنمية السياحية، إذ يمكن تفادي مخاطر وتكاليف التنمية السريعة الخطى غير الخاضعة للقدر كبير من الرقابة التخطيطية. وكذلك غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة مباشرا وبما أن السياحة ترتبط ارتباطا والصناعة والبنوك والعمران والتأمين وغيرها، ولكونها نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة في فرص العمالة داخل البلد بشكل أفضل من غيرها من النشاطات أو الصناعات، وتزيد أهمية هذا الجانب في أوقات الأزمات الاقتصادية بوجه خاص سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة . ويرى العديد من علماء السياحة والخبراء الدوليين أن الكثير من المتغيرات الكمية والكيفية الناجمة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد سيطرت على العرض السياحي خلال التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الطلب السياحي وظهور التكنولوجيا غير المسبوقة. فالتغير في الطلب السياحي يتضمن ظهور أنواع جديدة من العرض السياحي استجابةً للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لزيادة حدة المنافسة بين دول المقصد السياحي، الأمر الذي يوجب اهتماما أكبر لتحسين مستوى الخدمات السياحية بشكل أفضل. من ناحية أخرى سيحدث اتجاه نحو مزيد من التكامل بين مكونات العرض السياحي في دول متجاورة تشكل مناطق جغرافية موحدة مما يعتبر استجابة للطلب السياحي الدولي وشمول أكثر من دولة واحدة في الرحلة السياحية الواحدة .في التنمية الاقتصادية نتيجة ضخامةً لقد ساهمت السياحة بشكل إيجابي في اقتصاديات دول عديدة بشكل أصبحت عاملا مهما عائداتها ومرونة واستخدام تلك العائدات في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني .وفي الثمانينات من القرن الماضي ساهمت السياحة بصورة متميزة في التنمية المحلية من حيث استخدامات الأراضي وذلك بإتباع استراتيجيات تنمية محلية بضمنها حماية الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضارية والعمل على زيادة نشاط التفاعلات الاجتماعية والحضارية ورفع مستوى الإدارة المحلية للموارد السياحية .ويعتبر الرخاء الاقتصادي والإنساني هو الهدف الأساس لكل الجهود التي تستهدف التنمية، وال يقتصر الرخاء على رفع مستوى نشر القيم الإنسانية التي تساع المعيشة في المناطق النامية فحسب بل إنه يشمل أيضا تحقيق التنمية. ومن هنا تتضح الحقيقة بأنً السياحة تحقق رسالة إنسانية عظيمة إلى جانب هدفها الاقتصادي.

ـ قائمة المراجع:

[1) Anis Khanchouch: E-Tourism; an Innovative Approach for the Small and Medium-Sized Tourism Enterprises (SMTE) in Tunisia, 2004: 2- رشا على الدين أحمد .السياحة الالكترونية حلم دبى القادم نظرة قانونية، ص3

3- أحمد حمد اهلل السمان: التجارة الالكترونية وتنمية الصادرات ، سلسلة أوراق اقتصادية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ،24 فبراير 2005 ص .8-7

(4) Hannes Werthner and Francesco Ricci : E commerce and Tourism in Communications of the Acm, Vol.47.No 12, December 2004, P. 101.

(5) Hannes Worthier: E-Tourism: Impact of New Technologies. Some Insights (Vienna University of Technology: Electronic Commerce Competence Center)

6-هند محمد حامد :التجارة الالكترونية فى المجال السياحى .القاهرة، دن، 2003, ص .154.
7-عادل الخواجة : الفرص والتحديات أمام تطبيق نموذج الحكومة الالكترونية فى ليبيا، سلسلة أوراق اقتصادية .جامعة طرابلس: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ،35 2017. ص .22.
8-موقع الاتحاد الليبي للغرف السياحية على شبكة الانترنتasp.ETAA/ara/eg.org.etf.www://http
9-هند محمد حامد :تقييم دور التجارة الالكترونية فى الشركات السياحية، رسالة ماجستير القاهرة: جامعة حلوان، كلية السياحة والفنادق، 2002
10- موقع هيئة تنشيط السياحة على الانترنت وعنوانهphp.index/travel..www://http